



"الهدنة المزعومة"

تقرير عن مرور 160 يوم من الهدنة الإنسانية في اليمن
برعاية الأمم المتحدة
(2 إبريل – 9 سبتمبر)





* صورة الغلاف توضح طابور طويل للحصول على الوقود في صنعاء المصدر: <https://www.reuters.com/>

المحتويات

2	المحتويات
3	المركز اليميني لحقوق الإنسان
5	مقدمة
9	البندود الأصلية للهدنة
11	أولاً: خروقات العمليات العسكرية
13	ثانياً: دخول سفن المشتقات النفطية:
16	ثالثاً: رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي
18	رابعاً: فتح الطرقات والمنافذ:
20	أكذوبة حصار تعز:
22	خامساً: خطوات إنهاء الحرب:
25	التوصيات:

المركز اليمني لحقوق الإنسان

مؤسسة مدنية مستقلة متخصصة في قضايا حقوق الإنسان تم تأسيسه في العام 2009، ويحمل تصريح رقم (932) صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حاصل على درع رواد العمل الإنساني في العام 2016، ومشارك في عدد من المحافل الدولية الرئيسية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان. منذ تأسيسه عمل المركز على تقييم ومتابعة قضايا حقوق الإنسان ومناصرتها وتنفيذ جملة من الأنشطة الحقوقية والإنسانية، وقام بتنفيذ الفعاليات الخاصة بتعزيز العمل الحقوقي والإنساني، وكذلك البرامج الهادفة لرفع الوعي بمفاهيم القانون الدولي الإنساني وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وخصوصاً قضايا حقوق النساء والأطفال، بالإضافة إلى تدريب النشطاء العاملين على الرصد والتوثيق وكتابة التقارير المتخصصة بحقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان.

المركز اليمني لحقوق الإنسان كان له الصدارة في الوقوف ضد الانتهاكات الواقعة على اليمنيين بمختلف شرائحهم، وفي المراحل الحساسة التي صمت فيها الكثير، خصوصاً تلك التي رافقت حروب صعدة والاحتجاجات الشعبية في فبراير 2011، وثورة 21 سبتمبر 2014، وصولاً إلى اضطراره بمسؤولياته الكاملة منذ اليوم الأول للعدوان في 26 مارس 2015م، حيث قاد العمل الحقوقي حينها الإسهام في تأسيس وإدارة الائتلاف المدني لرصد جرائم العدوان، والعمل على تدريب فرق الرصد الميداني والمشاركة في إعداد تقارير الائتلاف، كما قام المركز بشكل مستقل بإعداد تقارير دورية وسنوية ونوعية عن جرائم العدوان الأشد خطراً، وتنفيذه مشروع مسح الأضرار المدنية في مدينة صعدة، بجانب اهتمامه بشكل خاص بالجرائم التي طالت الأطفال، مروراً بمساهمة المركز في إعادة الطفلة "بثينة"، ومتابعة وصولها إلى الأراضي اليمنية بسلام، وإصدار التقارير الخاصة لأغلب الجرائم التي ارتكاب تحالف العدوان بحق الأطفال كجزرة

"باص ضحيان"، وإصدار التقرير الأول من نوعه في سبتمبر 2020 عن جرائم العدوان بحق أطفال اليمن خلال خمس سنوات من الحرب بعنوان "تقرير طفولة بلون الدم ورائحة الموت"، وإشهاره بحضور وزيرة حقوق الإنسان والعديد من الضحايا من الأطفال وذويهم.

أطلق المركز اليمني مشروع المساعدة القانونية مستقبلاً العديد من القضايا التي يطالب فيها أهالي ضحايا العدوان تحريك الدعاوى القضائية ضد التحالف والمركز حالياً بصدد تحريكها بعد استكمال الملفات مع الجهات المختصة في الداخل ومكاتب قانونية في الخارج، كما أن المركز بادر بتدريب وتأهيل القضاة وأعضاء النيابة على القانون الدولي الإنساني واستخدامه في القضايا المرفوعة على التحالف.

للمركز اليمني إصدارات قانونية أخرىها دراسة بعنوان "مجلس الأمن والعدوان على اليمن - غارات وقرارات" وهي دراسة قانونية لموقف مجلس الأمن من اليمن في الفترة (1947 - 2021) توثيق مخالقات مجلس الأمن للقانون الدولي في تعامله مع الملف اليمني وتهديده للنظام الدولي والأمن والسلم الدوليين، الذي أصدره المركز في فبراير 2022م، وتم ترجمته بعدة لغات وإرساله إلى أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة.

مقدمة

أكثر من سبع سنوات منذ إعلان عدوان دولي على اليمن من قبل تحالف ضمَّ أكثر من (21) دولة بقيادة المملكة العربية السعودية⁽¹⁾، تستمر تلك الدول في عدوانها ضد اليمن بإصرار وبدون إدانة واحدة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الرغم مما سببه هذا العدوان من دمارٍ شاملٍ وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا، وحصارٍ خانقٍ منذ اليوم الأول للعدوان - في 26 مارس 2015 - مازال الشعب اليمني يعاني منه كأمرٍ واقعٍ من دول التحالف حتى اليوم بسبب خذلان المجتمع الدولي له وتنصل الأمم المتحدة عن مهامها وتواطئ مجلس الأمن ودعمه للدول المتورطة.

ضحايا بلغوا أكثر من (45) ألف بين قتيلٍ وجريحٍ بينهم (3555) من النساء و(4200) من الأطفال - بحسب إحصائيات المركز اليمني لحقوق الإنسان²، لم يشفع لهم أنهم مدنيون عُزل تم استهدافهم في منازلهم والأسواق وصالات المناسبات، لم يرحمهم الجراد وداعموه بل حاصروهم وقطع عنهم أبسط مقومات الحياة وأوقف عنهم المرتبات بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في العام 2016، لتتفاقم الكارثة الإنسانية التي وصفت بأنها أكبر كارثة إنسانية في الحاضر.

(1) في الساعات الأولى من يوم الخميس بتاريخ 26 مارس 2015 بدأت أولى غارات تحالف العدوان على اليمن مترافقاً مع إعلان السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير في مؤتمر صحافي بدء العملية العسكرية مؤكداً أن "العملية العسكرية لا تقتصر على مدينة أو منطقة بعينها في اليمن". شارك في التحالف بقيادة السعودية أكثر من 22 دولة هي (السعودية، الإمارات، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الكويت، قطر، البحرين، السودان، ماليزيا، السنغال، الأردن، الصومال، المغرب، جيبوتي، مصر، ارتيريا، كندا، جزر سليمان، موريتانيا، باكستان، الكيان الصهيوني).

2 / أعلن المركز اليمني إحصائيات تفصيلية عن عدد القتلى والجرحى بمناسبة مرور 7 سنوات من بدء عدوان التحالف على اليمن حيث بين أن إجمالي الضحايا المدنيين جراء العدوان حتى مارس 2022 بلغ 43 ألفاً و522 بين قتيلٍ وجريحٍ منهم 18 ألفاً و10 قتلى، و25 ألفاً و512 جريحاً، بينهم 3 آلاف و555 امرأة وأربعة آلاف و200 طفل.، وأن عدد القتلى من النساء 10 آلاف و782 بنسبة 60 بالمائة من إجمالي الضحايا، بينما بلغ عدد الأطفال أربعة آلاف و130 بنسبة 17 بالمائة. لمزيد من المعلومات: <https://ychr.org/news/7873>

استبشر الشعب اليمني بهدنة إنسانية أعلنها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن "هانس غرونديبرغ" في الثاني من إبريل 2022 بعد موافقة الأطراف ولمدة شهرين قابلة للتמיד، لتكون منطلقاً لما أسماه "استعادة الثقة بين الأطراف المتحاربة" ولاستئناف عملية سياسية تهدف إلى إنهاء "النزاع" بحسب وصفه.

الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في الساعة السابعة من مساء السبت 2 إبريل 2022 قضت بتوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية برًا وجوًا وبحرًا، والعمل على ضمان الإجراءات الإنسانية من فتح مطار صنعاء وإدخال المشتقات النفطية وفتح الطرقات وغيرها من النقاط التي تم التفاهم عليها لإنجاح هذه الهدنة.

هدنة شابها الكثير من الخروقات وعدم التزام أطراف العدوان ببندوها لتكون "هدنة مزعومة" أمام العالم أجمع، شاهدة على عجز الأمم المتحدة في تنفيذ ما ترعاه من التزامات لتنتهي بعدها ويعمل الجميع على تمديدها في سبيل إنجاحها، تم تجديد الهدنة وتمديدها للمرة الأولى في الثاني من يونيو 2022 وبفس بنود الاتفاقية الأصلية ولنفس المدة المتمثلة في شهرين.

ينظر الأمم المتحدة وإشرافها تنصلت أطراف العدوان مرة أخرى في تنفيذ ما عليها من التزامات، تجلى ذلك في إحاطات المبعوث الأممي "غرونديبرغ" والتي احتوت على مغالطات تبين الالتزام غير الحقيقي من دول العدوان ببند الهدنة، دون الحديث عن مخالفتها لهذه البنود وعرقلتها لمسار جميع النقاط المتفق عليها، ورغم ذلك حاولت "صنعاء" النظر بإيجابية تجاه الهدنة والموافقة على تمديدها للتخفيف إنسانياً ولو بالحد الأدنى عن معاناة الشعب اليمني.

انتهى التمديد الأول للهدنة بما فيها من مخالقات وتنصل واستمرار للحصار وخروقات عسكرية ميدانية شملت زحافات وغارات ومنع للرحلات الجوية وحجز للسفن المحملة بالمشتقات النفطية والمواد الأساسية وعدم التزام بفتح أي طريق من الطرق المتفق عليها، ومع ذلك اتفقت الأطراف على التمديد الثاني للهدنة وبفس البنود ولنفس المدة المتمثلة في شهرين على أن يتم التنفيذ في الثاني من أغسطس 2022، مع التشديد على إلزام جميع الأطراف بتنفيذ ما عليها من التزامات كاملة لم تُنفذ من الهدنة الأصلية والتمديد الأول بما في ذلك تنفيذ العدد الكامل للرحلات الجوية وانتظامها إلى الوجهات المتفق عليها من مطار صنعاء الدولي وإليه، كما تضمن هذا التمديد التزاماً من الأطراف بتكثيف المفاوضات للوصول إلى اتفاق هدنة موسّع في أسرع وقت ممكن لتشمل بنوداً جديدة بحسب ما أعلنه "غرونديبرغ"، منها آلية صرف شفافة وفعّالة لسداد رواتب

موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين المدنيين بشكل منتظم، وفتح الطرق في تعز ومحافظات أخرى، وتسيير المزيد من وجهات السفر من وإلى مطار صنعاء، وتوفير الوقود وانتظام تدفقه عبر موانئ الحديدة. ومن شأن الاتفاق الموسع أن يوفر أيضاً الفرصة للتفاوض على وقف إطلاق نار شامل وعلى القضايا الإنسانية والاقتصادية وللتحضير لاستئناف العملية السياسية بقيادة اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول إلى سلام مستدام وعادل³.

بعد مرور (160) يوماً من إجمالي فترة الهدنة والذي يوافق 9 سبتمبر 2022، يتجلى للجميع أنها "هدنة مزعومة" تخللها العديد من الانتهاكات والخروقات من دول العدوان، بل وصل الحد إلى منع سفن المشتقات النفطية بشكل كامل طوال (30) يوماً من التمديد الثاني، وكل ذلك على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة الراعية للاتفاق ودون أي تحرك جاد وفعال، مما اضطر حكومة صنعاء متمثلة في المجلس السياسي الأعلى والوفد المفاوض إلى إعلان أنه لن يتم تجديد أي هدنة قادمة بدون الالتزام الكامل ببنود الهدنة الأصلية وتمديداتها التي بلغت (6) أشهر في مجملها.

خلال فترة الهدنة عمل المركز اليمني لحقوق الإنسان بمتابعة مدى التزام الأطراف وخاصة دول عدوان التحالف بقيادة السعودية والإمارات ببنود الاتفاق، وعمل على رصد الخروقات والانتهاكات وتفتيدها بحسب البنود المتفق عليها وأصدرها في هذا التقرير باسم "الهدنة المزعومة" ليكون هذا التقرير شاهداً على عدم التزام دول تحالف العدوان برعاية أممية.

³ / بيان صحفي للمبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غرونديغ حول تجديد الهدنة المزمرة بوساطة أممية | OSESGY (unmissions.org)

14421 خرقاً منها: (278) غارة
جوية (498) تحليق، (1006) قصف مدفعي



دخول (37) سفينة من أصل
(54) سفينة مع عرقلات
وتأخير



وصول (42) رحلة من أصل
(48) مع عرقلات وتأخير



عدم فتح أي طريق



خروقات دول
تحالف العدوان
للهدنة خلال 160
يوم

أبرز الخروقات والانتهاكات لبنود الهدنة خلال 160 يوم

البود الأصلية للهدنة

اتفاقية الهدنة الأصلية والتي تم نشرها في الموقع الخاص بالمبعوث الأممي إلى اليمن نصت على التالي:

"إدراكاً للاستعجال اللازم لخفض تصعيد العنف ولمعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية، سوف ينفذ الأطراف هدنة مدتها شهران تبدأ في 2 أبريل 2022 وتنتهي في 2 يونيو 2022 قابلة للتמיד. والهدف من الهدنة توفير بيئة مواتية للتوصل إلى تسوية سلمية للأنزاع. فليس القصد منها التوقف لإتاحة الفرصة لأي طرف بإعادة تشكيل مجموعاته أو استئناف العمليات العسكرية. وسوف تضمن الهدنة العناصر التالية:

1. وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض.
2. دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.
3. تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية.
4. فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيئه الهدنة.
5. تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب.

هذه الترتيبات مؤقتة في طبيعتها ولا تمثل سابقة.

الطرائق وتحديد الإطار الزمني:

- تدخل الهدنة حيز التنفيذ بعد 24 ساعة من اعلان المبعوث الخاص عن الهدنة.
- خلال مدة الأربع وعشرين ساعة، تكون الأطراف مسؤولة عن إبلاغ القوات المنضوية تحتها بوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية وتجميد المواقع العسكرية على الأرض.
- سوف يُعيّن الأطراف ضباط ارتباط مَحْوَلين للعمل مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن على جميع جوانب الهدنة بما فيها الجوانب العسكرية لدعم الامتثال للهدنة واحترامها. ومع أنه لن تكون هناك مراقبة مستقلة، سوف يقدم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن دعم التنسيق الذي يطلبه الأطراف للمساعدة في تنفيذ الهدنة.
- الهدنة قابلة للتمديد بموافقة الأطراف⁴.

في السياق القادم سيقدم التقرير تفصيلاً للخروقات والانتهاكات التي قامت بها دول تحالف العدوان في مخالقات واضحة لبنود الهدنة المتفق عليها في مراحلها الثلاث:

⁴ / <https://osesgy.unmissions.org/ar> / مبادرة-من-الأمم-المتحدة-لايبرام-هدنة-مدتها-شهران

أولاً: خروقات العمليات العسكرية

نص البند الأول من الاتفاقية على: "وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض"، ولكنها في واقع الأمر لم تتوقف بل تواصلت الخروقات من دول تحالف العدوان ومرتكبتهم في مختلف نقاط التماس وبمختلف أنواع الأسلحة الجوية والأرضية.

وصل إجمالي الخروقات العسكرية - خلال فترة التقرير - إلى (14421) خرقاً⁵، سببت جميعها في سقوط عشرات الضحايا المدنيين بين قتلى وجرحى، حيث بلغ عدد القتلى والجرحى (165) منهم (70) قتل بينهم (8) من جنسيات إفريقية و(95) جريح.

نساء وأطفال كانوا أيضاً من ضمن الضحايا حيث بلغ عدد القتلى من الأطفال إلى (7) أطفال أما الجرحى فبلغوا (34) طفل جريح، أما النساء فبلغ عدد القتلى (2) امرأة والجرحى (18) امرأة.

عدد القتلى			
الإجمالي	رجال	نساء	أطفال
70	61	2	7
عدد الجرحى			
الإجمالي	رجال	نساء	أطفال
95	43	18	34

سقوط الضحايا كان بعدة أسباب أبرزها الغارات الجوية التي بلغت (278) غارة جوية، و(498) تحليق استطلاعي تجسسي، وأيضاً القصف المدفعي الذي بلغ (1006) قذيفة وآلاف الأعبرة النارية، لم تسلم أي محافظة منها وبالتحديد في (30) مديرية مستهدفة (45) منطقة سكنية.

⁵ / بحسب الرصد الأولي لوحدة الرصد بالمركز اليمني لحقوق الإنسان

مخلفات العدوان من الألغام والقذائف التي لم تنفجر ما زال الألاف منها في المناطق السكنية مازالت تحصد الأرواح وتخلف العديد من الجرحى حيث انفجر منها حوالي (43) لغم وقذيفة. الممتلكات الخاصة والعامة لم تسلم من هذه الخروقات أيضاً حيث تضررت ممتلكات المواطنين والممتلكات العامة طوال فترة الهدنة منها:

طرق عامة (سيارة نقل)	مخزن سلاح	مستوصف	منشأة حكومية	أسواق شعبية	أنبوب نقل نفط خام	مسجد	مركز امتحان	جسور وطرقات
8	1	1	1	41	1	1	1	4



ثانياً: دخول سفن المشتقات النفطية:

نص البند الثاني من الاتفاقية على: "دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال شهري الهدنة إلى موانئ الحديدة.."، أي أن إجمالي السفن اللازم دخولها خلال فترة الهدنة الأصلية وتمديداتها الأولى والثانية يجب أن يصل إلى (54) سفينة، كما أن التمديد الثاني للهدنة كان واضحاً في ضرورة توفير الوقود وانتظام تدفقه عبر موانئ الحديدة - بحسب بيان غرونديبرغ -

يستمر العدوان في الانتهاكات والحصار الخانق على الشعب اليمني بمنعه دخول المشتقات النفطية التي تغطي الاحتياجات الأساسية للمواطن، فالوضع يؤكد استمرار الكارثة الإنسانية وشلل شبه تام في المنشآت الحيوية على سبيل المثال الأقسام في المستشفيات التي تحتاج مولدات كهربائية تعمل طول 24 ساعة مثل قسم الكلى والأطفال الخدج وثلاجات الموتى.

كما أن كثيراً من القطاعات الحكومية والخاصة مهددة بالتوقف عن العمل بسبب منع دخول المشتقات النفطية، وهذا ما يفاقم معاناة المواطن في تلقي أبسط احتياجاته مثل الكهرباء والماء وعملية التنقل وارتفاع في أسعار المواد الغذائية التي تتأثر إيجاباً وسلباً مع تدفق ومنع سفن المشتقات النفطية، ناهيك عن وقوف المواطنين لساعات - وقد تصل إلى أيام - في طوابير للحصول على نسبة معينة من المشتقات النفطية.

بالرغم من أن سفن المشتقات النفطية تأتي من موانئ الإمارات التي تقود تحالف العدوان مع السعودية⁶، إلا أن حجز السفن مازال مستمراً حتى بعد حصولها على التصاريح من الأمم المتحدة

⁶ / جداول صادرة عن شركة النفط اليمنية وتوضح عدد السفن النفطية المحتجزة حتى تاريخ 9 سبتمبر

http://www.ypcye.com/Show_News.php?id=2550 :2022

وبعد خضوعها لألية التحقق والتفتيش الأممية (UNIVM) والتي تُبين خلوها من شحنات أسلحة أو مستلزمات ممنوعة بحسب القرار (2140) الصادر ضد بعض الأفراد من مجلس الأمن في 2014.

تتناقض واضح في تعاطي الأمم المتحدة مع ملف إدخال سفن المشتقات النفطية، وتبريرات توضح التخبط الواضح بين دول تحالف العدوان ومرترقتها في رمي مسؤولية منع السفن كل على الآخر، ففي تصريح "الرشاد العلمي" رئيس ما يسمى "المجلس الرئاسي"⁷ في 7 سبتمبر 2022 الذي نشر في المواقع والقنوات الإخبارية وضح فيه "عدم وجود اي اجراءات من جانب الحكومة، لمنع وصول هذه السفن والشحنات التجارية الى وجهتها المحددة بموجب اتفاق الهدنة"⁸.

بينما نجد أن دول التحالف والأمم المتحدة تؤكد أن المسؤول في حصار الشعب اليمني والمسؤول عن السماح ومنع سفن المشتقات النفطية هو ما تسميها "بالحكومة اليمنية" برئاسة "رشاد العلمي"، وهذا ما أكده ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بقرار تسهيل دخول سفن المشتقات النفطية الى ميناء الحديدة⁹، كما يؤكد دوماً المبعوث الأممي عبر "الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها" الصادر عن مكتبه¹⁰.

⁷ / أعلن "عبدربه هادي". الرئيس المنتهية صلاحيته. من الرياض فجر الخميس 7 إبريل 2022م إنشاء مجلس رئاسي يمني ينقل إليه صلاحيته وصلاحيته نائبه في مخالفة للدستور اليمني والقانون والعرف الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. اليمن: الرئيس يعلن تشكيل مجلس قيادة رئاسي وينقل كافة صلاحياته إليه ويكلفه بالتفاوض مع الحوثيين(france24.com)

⁸ / العلمي: الحوثيون هم من يمنع سفن الوقود من الوصول إلى ميناء الحديدة - المصدر أونلاين (almasdaronline.com)

⁹ / أمريكا ترحب بقرار الرئيس العلمي تسهيل دخول سفن الوقود لميناء الحديدة وتحمل الحوثيين مسؤولية العرقلة - صحيفة الشارح (alsharaeanews.com)

¹⁰ / الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها (unmissions.org) | OSESGY

هذه الأفعال توضح عدم قدرة الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها وأنها تخضع لإرادة دول تحالف العدوان، دونما تسجيل أي موقف واضح من الأمم المتحدة وممثليها في اليمن لإدانة هذه التصرفات التي لا يمكن وصفها إلا أنها جريمة حرب، وإنما ظهر المبعوث الأممي امام مجلس الأمن لتقديم احاطة جزئية يوضح بانه سيقوم بإزالة العراقيل ولكنه قام بربط إزالة هذه العراقيل بالتمويل وبحسب ما قال: "في تيسير تدفق المشتقات النفطية المستوردة واشدد في الوقت ذاته من قلقي ان يؤدي العجز في التمويل الى تعطيل هذه الألية عن العمل"¹¹.

في تصريح لشركة النفط اليمنية في تاريخ 2 سبتمبر 2022 حملت الشركة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية استمرار الحصار ومنع السفن من دخول ميناء الحديدة، حيث جاء في بيانها: "استمرار تحالف العدوان بقيادة أمريكا في القرصنة على جميع سفن الوقود دون استثناء واحتجازها لفترات متفاوتة بلغ مجموعها منذ اعلان اتفاق الهدنة المؤقتة (314) يوماً بخلاف فترة تأخيرها في جيبوتي لمدة اجمالية تجاوزت (152) يوماً"، وهذا التأخير سبب في إضافة غرامات مالية على الشحنات وصلت إلى مبلغ (\$ 11,000,000) احدى عشر مليون دولار¹².

لم تلتزم دول تحالف العدوان بالسماح لدخول سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة بحسب بنود الهدنة من بدء سرياتها وحتى كتابة هذا التقرير، وسمحت فقط بدخول (37) سفينة وقود من أصل (54) سفينة، منها سفينتين فقط تم الإفراج عنها في 1 أغسطس أي قبيل التمديد الثاني للهدنة بيوم واحد، كما لم تسمح إلا لسفینتي وقود منذ بدء التمديد الثاني للهدنة - حتى كتابة هذا التقرير -، مع العلم أنه تم الإعلان عن السماح بإدخال (4) سفن مشتقات نفطية في 9 سبتمبر 2022.

¹¹ / إحاطة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة من المبعوث الخاص إلى اليمن (OSESGY (unmissions.org) |

¹² / شركة النفط اليمنية (ypcye.com) |

ثالثاً: رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي

نص البند الثالث من الاتفاقية على: "تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية"، وهذا يعني أن إجمالي عدد الرحلات خلال فترة الهدنة الأصلية وتمديداتها الأولى والثانية يجب أن يصل إلى (48) رحلة تجارية، وقد أوضح المبعوث الأممي "غرونديبرغ" في تصريحه بمناسبة التمديد الثاني للهدنة إلى ضرورة العمل على تسيير المزيد من وجهات السفر من وإلى مطار صنعاء.

فرض تحالف العدوان حظر جوي كامل على المجال الجوي اليمني منذ 9 أغسطس 2016 سبب في إغلاق كافة المنافذ الجوية ومنها مطار صنعاء الدولي الذي يمثل الشريان الرئيسي في التنقل الدولي من وإلى اليمن¹³، هذا الإغلاق رافقه قصف مستمر لمطار صنعاء وبنية التحتية مسبباً خروجه عن الخدمة في كثير من المرات.

إغلاق المطار سبب في تفاقم الكارثة الإنسانية ومعاناة أكبر للمواطن اليمني الذي حرم الألاف من العالقين في الخارج إلى العودة، كما لم تسمح دول العدوان أيضاً للمرضى والجرحى من السفر حتى في الحالات المرضية الحرجة مما سبب في زيادة عدد الوفيات.

اتفاق الهدنة كان مبشراً لكثير من المواطنين الذين بحاجة العلاج في الخارج في ظل عدم قدرة الأمم المتحدة بالإيفاء بالتزاماتها السابقة الخاصة بفتح جسر طبي والذي أعلنته الأمم المتحدة في

¹³ / إغلاق مطار صنعاء يُحرم آلاف المرضى من الحصول على الرعاية الصحية في الخارج | NRC

فبراير 2020¹⁴، ولكنه توقف بعد أول رحلة بحجة نقص التمويل بحسب البيان الصادر من منظمة الصحة العالمية في 23 أغسطس 2021¹⁵.

وزارة الصحة اليمنية في 27 أغسطس 2022 أثناء مؤتمر صحفي وضحت أن عواقب إغلاق مطار صنعاء في زيادة أعداد الضحايا وقالت في بيانها: "إن الفتح المحدود لمطار صنعاء وميناء الحديدة في ظل الهدنة، لا يفي بأدنى احتياجات القطاع الصحي وحاجة المرضى داخل اليمن"¹⁶.

تم الاتفاق في بنود الهدنة على تشغيل رحلتين تجاريتين أسبوعياً من صنعاء إلى القاهرة والعاصمة الأردنية عمان والعكس، ووصلت أول رحلة إلى مطار صنعاء الدولي بعد مرور (44) يوماً من الهدنة في 16 مايو 2022 من عمان عاصمة المملكة الأردنية، إلا أن العدوان قام بتأخير بدء الرحلات وعرقله جدولتها، وعدم الالتزام بنصوص اتفاق الهدنة خاصة فيما يخص تسيير الرحلات من وإلى مطار القاهرة في جمهورية مصر، خاصة وأن الرحلات الجوية بين صنعاء وعمان لا تغطي ولو جزءاً بسيطاً من احتياج المرضى للسفر الى الخارج.

من خلال متابعة "الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها" الذي يقوم به مكتب مبعوث الأمم المتحدة¹⁷، فإن الرحلات الجوية التي تم تسييرها من وإلى مطار صنعاء طوال فترة الهدنة وصلت إلى (42) رحلة حتى تاريخ 9 سبتمبر 2022 من أصل (48) رحلة مقرر لها طوال الفترة، مع تأخير لكثير من الرحلات طوال مراحل الهدنة.

¹⁴ / اليمن: تدهين الجسر الطي الجوي بين صنعاء وعمان، والرحلة الأولى تحمل على متنها عددا من المرضى يحتاجون إلى علاج متخصص في الأردن | أخبار الأمم المتحدة (un.org).

¹⁵ / منظمة الصحة العالمية | المكتب الإقليمي لشرق المتوسط | بيان صحفي | 2021 | Arabic - النشرات الإعلامية (who.int)

¹⁶ / وزارة الصحة اليمنية تنشر احصائيات مهولة حول تداعيات الحرب السعودية على اليمن IRNA Arabic -

¹⁷ / الخط الزمني للهدنة وتطورات تنفيذ بنودها (OSESGY (unmissions.org)

رابعاً: فتح الطرقات والمنافذ:

نص البند الرابع من الاتفاقية على: "فور دخول الهدنة حيز التنفيذ، سوف يدعو المبعوث الخاص الأطراف إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيئه الهدنة..".

في ظل توسع رقعة المواجهات مع استمرار العدوان على اليمن فإن بعض نقاط المواجهات وصلت إلى كثير من المدن مثل حجة والجوف ومارب وتعز والحديدة، هذه المحافظات لم تعاني ويلات الحرب والمواجهات فقط وإنما عانى أهلها من إغلاق المنافذ منها وإليها، كما حرم أهلها من حرية وسهولة التنقل وسبب لهم الخوف والتعب والمشقة واتخاذ طرق بعيدة في حال قرر أحدهم الخروج أو الدخول لسبب من الأسباب، والتي قد تصل إلى القتل وسلب الحياة في بعض الحالات من بعض المرتزقة وقطاع الطرق المتواجدين في النقاط الأمنية والعسكرية التابعة لقوات تحالف العدوان ومرترقته.

كما أن إغلاق الطرق والمنافذ سبب في تفاقم الكارثة الإنسانية لما لها من تأثير على المواد الغذائية والمشنقات النفطية التي ارتفعت أسعارها في هذه المناطق بسبب صعوبة وصول الناقلات والقاطرات التي تضطر إلى اتخاذ طرق بديلة بعيدة ووعرة في كثير من الحالات، كما أنها قد تتعرض إلى النهب والسرقة من بعض قطاع الطرق.

يُعد ملف فتح الطرقات الذي التزم به الأطراف الموقعة على الهدنة من أصعب الملفات والذي لم ينفذ منه أي شيء طوال فترة الهدنة بمراحلها لعدم قدرة الأمم المتحدة - الراعية للهدنة - من إلزام دول تحالف العدوان ومرترقتها من تنفيذه والالتزام به.

بدعوة من المبعوث الأممي تم تشكيل ممثلين عن الأطراف لمناقشة آلية فتح الطرقات والألويات الهامة لهذا الملف، وتم تحديد العاصمة الأردنية عمان لعقد اللقاءات التشاورية حول هذه الآلية، وقدم المبعوث الأممي في مايو 2022 مقترحاً لإعادة فتح مجموعة من الطرق في تعز ومحافظات أخرى، بما في ذلك آلية للتنفيذ وضمانات لسلامة المسافرين المدنيين، على ضوء النقاشات التي أجريت مع الطرفين.

في 6 يونيو 2022 قدم المبعوث الأممي لممثلي الطرفين مقترحاً آخر تم التعبير عنه بأنه مقترحاً "منقحاً" يدعو فيه لإعادة فتح طرق، بما فيها خطر رئيسي في تعز، إضافة إلى طرق في محافظات أخرى بهدف رفع المعاناة عن المدنيين وتسهيل وصول السلع - حسب تصريح المبعوث -، وقدم وفد صنعاء بعض الملاحظات على المقترح مؤكداً استعدادهم لفتح الطرق على أن تبدأ المرحلة الأولى بفتح طريقين فوراً في محافظة تعز، الطريق الأولى تتضمن فتح (طريق صالة - أبعر - الصرمين - الدمنة - الحويان - خط صنعاء)، والطريق الثاني (طريق لحج- عدن الشريجة- كرش- الراهدة - الحويان - خط صنعاء)، على أن يتم إتمام المرحلة الأولى بفتح الطرق ومن ثم تواصل اللجان النقاش برعاية أممية¹⁸.

في 3 يوليو 2022 قدّم المبعوث الأممي مقترحاً منقحاً آخر، شملت المرحلة الأولى منه فتح أربع طرق في تعز، واقترحت المرحلة الثانية التزام الأطراف بفتح طرق رئيسة في تعز ومحافظات أخرى، بما فيها مأرب، البيضاء، والجوف، والحديدة، والضالع.

في ظل تعنت الأطراف التابعة لدول العدوان ومرترقتها من تنفيذ أي مقترح من المقترحات التي قدمها المبعوث الأممي، وامتناعها عن حضور بعض جولات المفاوضات التي حددها المبعوث الأممي، أعلن وفد صنعاء في يوليو 2022 مبادرة أحادية الجانب لفتح الطرق والتخفيف على المواطنين وخاصة في محافظة تعز ويتضمن الإعلان فتح طريق (الخمسين-الستين) الذي

¹⁸ / صنعاء: أبلغنا الأمم المتحدة استعدادنا لفتح الطرق في تعز على مراحل | الميادين(almayadeen.net)

باشرت بفتحه السلطات المحلية في المحافظة بالتعاون مع الجهات العسكرية المتواجدة هناك¹⁹، إلا أن هذا الفتح قوبل من مرتزقة العدوان بانتهاك واضح واستهداف بالأعيرة النارية للجبان وللمعدات الخاصة بفتح الطريق كما قامت باستهداف الحافلات المدنية التي كانت قد بدأت تستخدم الطريق²⁰.

العجيب في الأمر أن الأمم المتحدة لم تقم بأي إشادة للمبادرة الأحادية ولم تعمل على إدانة ما قام به مرتزقة العدوان من استهداف ورفض لفتح الطريق وإنما عللت ذلك عبر مبعوثها أن فتح الطرق يحتاج إلى التنسيق والتواصل المستمر لضمان عبور آمن ومستدام للمدنيين.

أكذوبة حصار تعز:

العجيب في الأمر هو ما يظهر به المبعوث الأممي وإعلام العدوان من مغالطة بأن محافظة تعز محاصرة ويناشدون حكومة صنعاء برفع الحصار عنها، بينما الواقع يُظهر أن محافظة تعز تسيطر على أجزاء كبيره منها فصائل مرتزقة العدوان - ميليشيات تنظيم القاعدة وحزب الإصلاح والمجلس الانتقالي وطارق صالح²¹، ولها منافذ بحرية مثل المخا وباب المندب ومنافذ برية باتجاه الجنوب عبر محافظة لحج، بينما المغلق فعلاً والذي يمثل نقاط تماس واشتباك عسكري

¹⁹ / حكومة صنعاء تعلن فتح طريق الخمسين-الستين في تعز بدءاً من صباح اليوم | الميادين
(almayadeen.net)

²⁰ / مصادر يمنية للميادين: العدوان يستمر في إغلاق طريق الخمسين - الستين في تعز | الميادين
(almayadeen.net)

²¹ / تقرير بعنوان "تعز: معقل الميليشيات غير النظامية" أصدرها مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية في سبتمبر 2021، يوضح التشكيلات العسكرية الموالية للإصلاح في الأجزاء الجنوبية من ريف تعز والتحشيد المضاد من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، ويشرح كيف تحولت المنطقة الجغرافية الفاصلة بين محافظتي تعز ولحج إلى بؤرة توتر جديدة قد تؤدي إلى انخراط قوات وفصائل أخرى متمركزة في تعز وساحل البحر الأحمر.

خامساً: خطوات إنهاء الحرب:

نص البند الرابع من الاتفاقية على: **تعاطي الأطراف مع المبعوث الخاص بشأن مقترحات حول الخطوات القادمة نحو إنهاء الحرب.**

مما يتضح جلياً أن هذا البند مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بما سبقه من بنود تم الاتفاق عليها في اتفاق "الهدنة المزعومة" التي ترعاها الأمم المتحدة، استمرت الخروقات والانتهاكات التي يقوم بها تحالف العدوان ومرترقته في الميدان والتي توضح عدم الجدية في تحمل المسؤولية لإنهاء الحرب وتبعاتها وآثارها الكارثية على المواطن اليمني في مختلف المحافظات.

لم تتخذ الأمم المتحدة خطوات إيجابية للاستفادة من تخفيف الكارثة الإنسانية في اليمن وإنهاءها، بل تسابق قبيل انتهاء الهدنة بأيام إلى عقد لقاءات جديدة في محاولة لتمديد جديد للهدنة كما فعلت في التمديد الأول والثاني، مع عدم إلزام أطراف العدوان بالإيفاء بما تعهدت به خاصة في التمديد الثاني لاتفاق الهدنة الموسعة الذي أعلنه المبعوث الأممي "غروندبورغ" وأكد فيه العمل على آلية صرف المرتبات المنقطعة.

يتغافل العالم ومجلس الأمن والأمم المتحدة عن دعوات السلام التي يدعو إليها دوماً "السيد عبدالمكح الحوثي" قائد ثورة 21 سبتمبر 2014²³، وأكد عليها في كثير من خطاباته منذ الوهلة الأولى للعدوان في 2015 في سبيل إيقاف الحرب العنيفة على اليمن، كما أنه دعا إلى استغلال فرصة الهدنة الإنسانية للعمل على إيقاف شامل للعدوان، وهذا ما أكده أيضاً في كلمته التي ألقاها بتاريخ 23 أغسطس 2022 حيث قال: **"أقدم أولاً نصيحةً لتحالف العدوان: أن يستقيدوا من هذه**

²³ / تحرير اليمن من الوصاية وقوى الفساد إنجازات تاريخية لثورة 21 سبتمبر - سبأنت - وكالة سبأ
(saba.ye)

الهدنة للخروج من عدوانهم، لإنهاء عدوانهم على هذا البلد، ولإنهاء حصارهم على هذا البلد، استمرارهم في العدوان والتآمر على بلدنا وشعبنا، والاستهداف لشعبنا وبلدنا، معنا: أن يستمرروا هم في التورط في مشكلة كبيرة، لها آثارها السيئة عليهم، وعواقبها الوخيمة عليهم؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو ملك السماوات والأرض، هو المنتقم من الظالمين والطغاة المستكبرين، حجم الظلم الذي يلحقونه بهذا البلد وبأبناء هذا الشعب حجم رهيب وكبير جداً، وظلم شامل، وعواقبه عليهم وخيمة".²⁴

هذه الدعوات تكررت على لسان "المجلس السياسي الأعلى"²⁵ ممثلاً بالرئيس "مهدي المشاط"²⁶ خاصة في خطابه بمناسبة عيد الوحدة في 22 مايو 2022 حيث قال: "نؤكد أننا لسنا ضد تمديد الهدنة، ولكن ما ليس ممكناً هو القبول بأي هدنة تستمر فيها معاناة شعبنا، وهو ما يجعلني أدعو إلى تعاون حقيقي ومشجع يفضي إلى تحسين المزايا الإنسانية والاقتصادية في أي تهدئة قادمة، ومناقشة المزيد من الحلول الإنسانية والاقتصادية كأولوية صارمة تستدعيها ضرورة التخفيف من معاناة الشعب اليمني المحاصر، الأمر الذي سيعكس إيجابياً على مجمل عملية السلام في اليمن".²⁷

²⁴ / (نص+فيديو) كلمة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام زيد عليه السلام 1444 هـ - 2022 م | أنصار الله (ansarollah.com)

²⁵ / المجلس السياسي الأعلى يقر تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني - سبأنت - وكالة سبأ (saba.ye)

²⁶ / المجلس السياسي الاعلي - وزارة الخارجية اليمنية (mofa.gov.ye)

²⁷ / سبأنت - في خطاب له بمناسبة العيد ال 32 للوحدة اليمنية.. الرئيس المشاط: الوحدة كانت وستظل صناعة شعب يستعصي على الانكسار (26sep.net)

إن تفاقم الوضع الإنساني تتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى الأمم المتحدة لأنها هي الراعية لاتفاق الهدنة ويلزمها أن تتعامل بحيادية ووضوح بعكس ما تقوم به حالياً من مغالطات تتضح من خلال تعاطيها وقراراتها وإحاطات مبعوثها إلى اليمن التي تحاول غض الطرف عن خروقات دول تحالف العدوان للهدنة عوضاً عن تغاضيها للجرائم المستمرة في حق الشعب اليمني.



المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights

التوصيات:

- نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة الخروقات التي قامت بها دول تحالف العدوان لبنود الهدنة.
- نطالب الأمم المتحدة بإلزام دول التحالف بتنفيذ كامل بنود الهدنة والعمل على تخفيف معاناة الشعب اليمني.
- نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإلزام دول التحالف برفع الحصار بشكل كامل عن الشعب اليمني بما يشمل المنافذ الجوية والبحرية والبرية وبدون أي استثناءات وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- نطالب المجتمع الدولي بإدانة جرائم العدوان المستمرة منذ 2015 وحتى الآن.
- نطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالعمل على الرفع الكامل للحصار.

““



المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights



المركز اليمني لحقوق الإنسان
Yemen Center for Human Rights



الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع حدة

Rep. of Yemen - Sana'a - Haddah St.



+967-1-433301



+967-776400000



info@ychr.org



www.ychr.org



twitter.com/ycfhr



facebook.com/YCFHR



t.me/ycfhr1